معهد التخطيط القومي

مركز التنمية الإقليمية

ورشة عمل حول

"اللامركزية وإدارة التنمية المحلية"

ضمن البرنامج التنفيذي لبروتوكول التعاون بين معهد التخطيط القومي (مصر) مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي (الأردن)

القاهرة – الخميس ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧

وقائع ورشة عمل حول

"اللامركزية وإدارة التنمية المحلية"

فى إطار بروتكول التعاون ما بين معهد التخطيط القومى بجمهورية مصر العربية ووزارة التخطيط والتعاون الدولى بالمملكة الأردنية الهاشمية، من أجل تبادل الخبرات بين الدولتين فى عدد من المجالات، قام **معهد التخطيط القومى – مركز التنمية الإقليمية** بعقد ورشة عمل عن حول "**اللامركزية وإدارة التنمية المحلية**" وذلك يوم الخميس الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧، وذلك بحضور وفد من المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العلمية بالمعهد وعدد من الخبراء والمهتمين بالموضوع. (مرفق ١ يوضح أجندة ورشة العمل)

وقد بدأت ورشة العمل بترحيب رئيس المعهد **أ.د. علاء الدين محمود زهران** بالسادة الضيوف من المملكة الأردنية الهاشمية والسادة المتحدثين والسادة الحضور وتأكيد سيادته على أهمية تبادل الخبرات وتدعيم التعاون البناء بما يحقق المزيد من النمو والتقدم والرخاء للدول العربية. (مرفق ٢)

الجزء الأول:

تحدثت فى **الجزء الأول أ.د. نهال المغربل** – نائب وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى لشئون المتابعة، عن موضوع "**خبرة مصر في اللامركزية وإدارة التنمية المحلية – من واقع دور وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى**"، حيث استعرضت سيادتها الإطار الحاكم للتخطيط ومتابعة الأداء فى مصر، والالتزامات الدستورية للتوجه نحو اللامركزية، وأهم التحديات التى تواجه الإدارة الفعالة لتقديم الخدمات الأساسية، ومتطلبات التوجه نحو اللامركزية وتمكين الإدارة المحلية.

الإطار الحاكم للتخطيط للتنمية

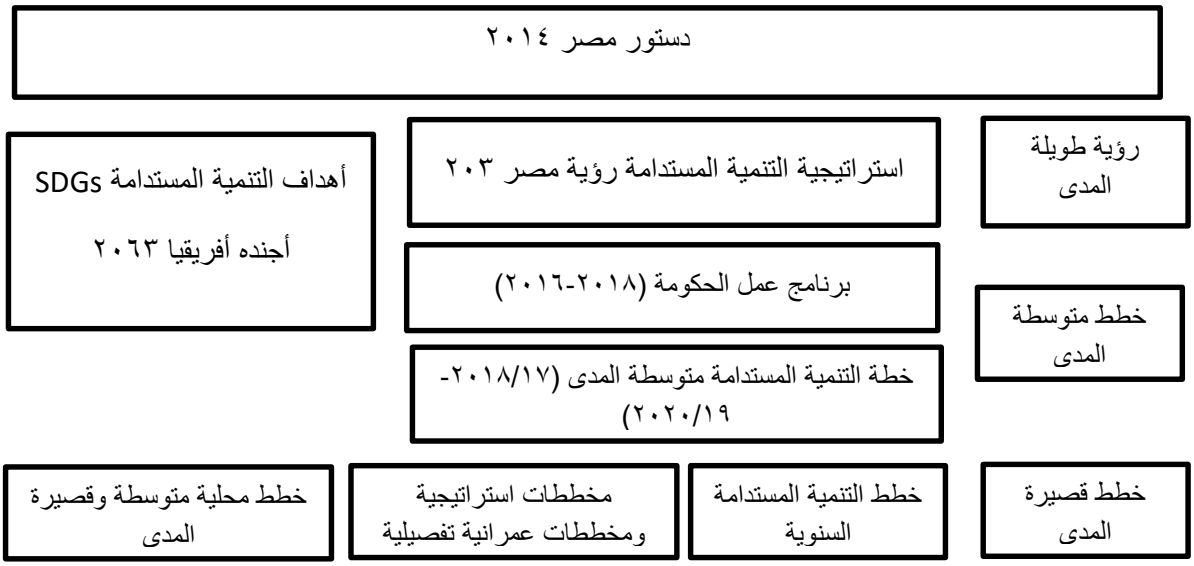

وتمثلت الالتزامات الدستورية للتوجه نحو اللامركزية فيما يلي:

مادة ١٧٦: تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمنى لنقل السلطات.

مادة ١٧٨: يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة، يدخل فى مواردها ما تخصصه الدولة لها من موارد، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى الأصلية والإضافية، وتطبق فى تحصيلها القواعد والإجراءات المتبعة فى تحصيل أموال الدولة، وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة ١٨٠: تختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية، من اقتراحات وتوجيه أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات وغيرها، وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية على النحو الذى ينظمه القانون.

ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الآخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها.

كا أشارت سيادتها إلى أن ارتفاع درجة التحضر يؤدي إلى زيادة الضغط على المستويات المحلية للمشاركة الفعالة فى تقديم الخدمات العامة خاصة تلك التى ترتبط بحياه المواطن اليومية.

كما أشارت إلى أن التجارب الدولية الحديثة تشير إلى أن الإدارة الفعالة للخدمات الأساسية تتطلب ما يلي:

- توثيق التعاون والتنسيق الرأسى والأفقى بين المستويات المحلية والإقليمية والقومية.
- وضع الأطر المؤسسية والتشريعية التى تحدد بوضوح أدوار ومسئوليات كل المستويات استرشاداً بمبدأ "التبعية المحلية".
- تمكين المستويات المحلية على النحو الذى يسمح لها فى بناء شراكات قوية مع كافة شركاء التنمية (القطاع الخاص والمجتمع المدنى ومؤسسات التنمية الدولية).

متطلبات التوجه نحو اللامركزية وتمكين الإدارة المحلية.

- تعظيم كفاءة استخدام الموارد المحلية والحد من الهدر وتحقيق الاستخدام المستدام لها.

- توفير مصادر التمويل اللازمة للوحدات المحلية بهدف توفير الخدمات للمواطنين للارتقاء بمستوى معيشتهم.
- تطوير أداء القيادات المحلية ووضع مؤشرات لقياس أدائهم وإنجازاتهم.
- الاهتمام بالبنية الأساسية وصيانتها.
- محاربة الفساد واتخاذ كافة الآليات للحد من البيروقراطية.
- تأصيل التشاركية فى اتخاذ القرارات المحلية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
- إرساء مبادئ المحاسبة والمساءلة، وتطوير أداء الجهاز الإدارى بالمحافظة، وتطوير قدرات العاملين ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم وتمكينهم.

كما أوضحت سيادتها المحاولات السابقة للتوجه نحو اللامركزية من خلال الصيغ التمويلية لتوزيع الموازنة الاستثمارية للإدارة المحلية وإعداد الأدلة الاسترشادية والبرامج التدريبية للقيادات المحلية والتنسيق بين الوزارات المعنية وآليات المتابعة والتقويم. كما استعرضت عدد من المؤشرات الدالة على التفاوتات بين الأقاليم والمحافظات فى التنمية والخطوات الحالية والمستقبلية التى تنتهجها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لتمكين الإدارة المحلية فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ من خلال تطوير الإطار التشريعى والمؤسسى، وزيادة الموارد المحلية، وتنمية القدرات البشرية المحلية، والتشاركية على المستوى المحلى، ورفع الوعى والترويج.

حيث أشارت إلى المحاولات السابقة للتوجه نحو اللامركزية التالية :

- قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.
- فى سنة ٢٠٠٩ ، تم وضع:
  - صيغة تمويلية لتوزيع الموازنة الاستثمارية لبرامج التنمية المحلية الخمس بين المحافظات.
  - صيغة تمويلية لتوزيع الموازنة الاستثمارية لهذه البرامج بين الوحدات المحلية الأدنى.
  - لامركزية مالية فى إدارة موازنة الصيانة فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى.
  - لامركزية مالية فى إدارة موازنة الصيانة البسيطة للمدارس.
- إرادة سياسية.

- إعداد الأدلة الاسترشادية.
- تنفيذ برنامج تدريبى للقيادات المحلية.
- التنسيق بين الوزارات المعنية.
- آلية للمتابعة والتقويم.

ومن أهم مؤشرات الوضع الراهن التي ذكرتها والتي تمثل تحديا حقيقيا للتفاوت بين الأقليم المختلفة هي التالية:

التوزيع النسبى للإنتاج فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ على الأقاليم الاقتصادية

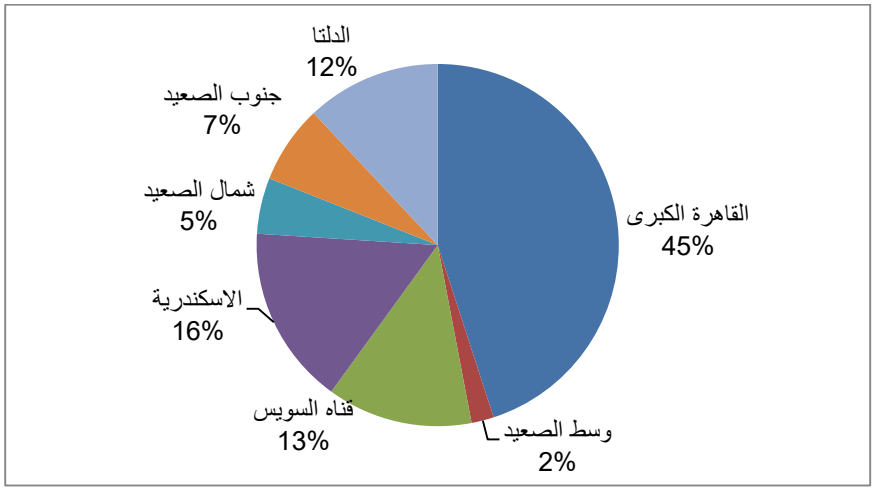

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

معدلات البطالة وفقاً للمناطق الجغرافية المختلفة مارس ٢٠١٧

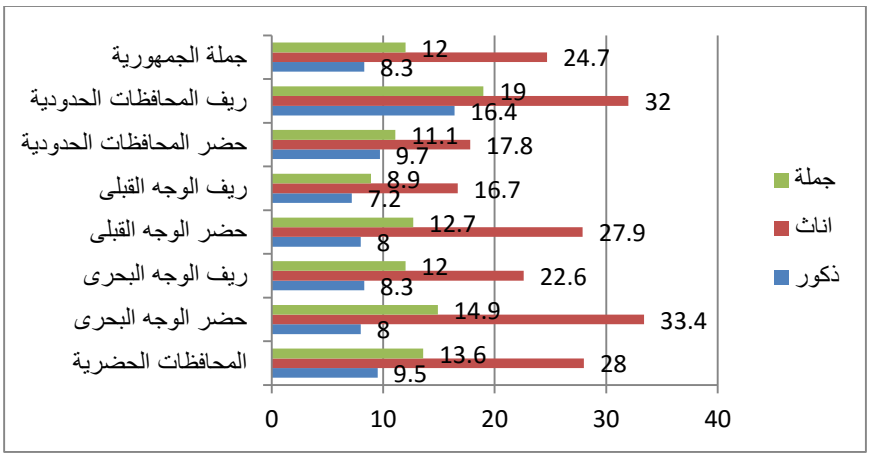

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

معدلات الفقر ٢٠١٤/٢٠١٥

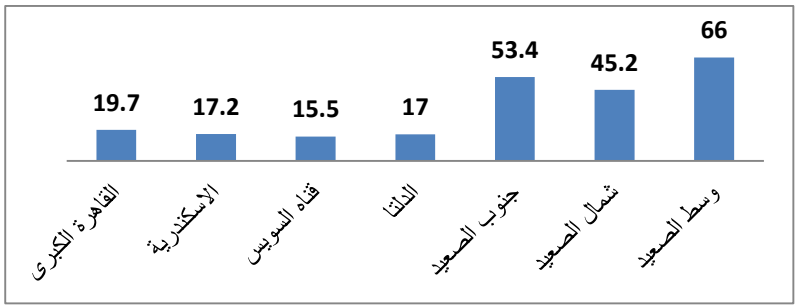

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

معدلات الأمية

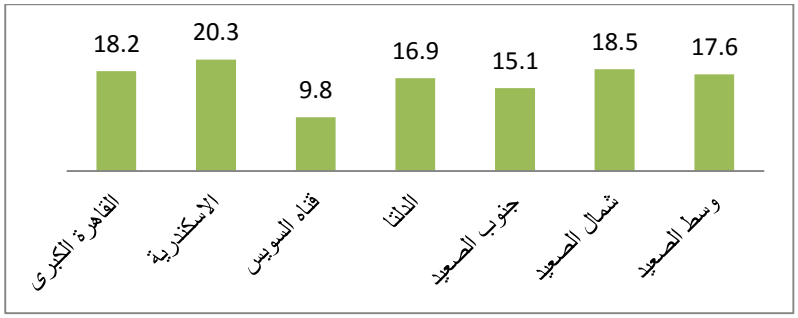

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ومن أهم ما يمكن استخلاصه في هذا الشأن من تحديات ما يلي:

بيئة الاقتصاد الكلى غير مواتية

- استمرار الركود الاقتصادى العالمى وتراجع حركة التجارة الخارجية.
- اتجاه تصاعدى لمعدلات النمو الاقتصادى لكن أقل من المستهدف.
- ارتفاع معدلات النمو السكانى.
- زيادة معدلات الاستثمار ولكن أقل من المستهدف.
- تواضع معدلات الإدخار.
- زيادة الفجوة التمويلية.
- ارتفاع معدلات الفقر.

منظومة التخطيط والمتابعة والتمويل

- ضعف الصلة بين التخطيط القطاعى والمكانى.
- ضعف مشاركة المستوى المحلى فى التخطيط والمتابعة.
- غياب الاعتماد على المؤشرات التنموية عند توزيع الاستثمارات العامة جغرافيا.
- محدودية الاعتماد على المشاركة بين القطاع الخاص والعام فى تمويل التنمية.
- جمود الموازنة العامة للدولة.
- عدم تطور الأدوات التخطيطية والموارد البشرية على المستويين المركزى والمحلى.
- عدم كفاءة منظومة المتابعة والتقييم وقياس الأثر.

ومن الخطوات المستقبلية التي تحدثت عنها العمل على أحداث التنمية في كافة محاورها الاقتصادية (التنمية الاقتصادية المحلية)، السياحية، الطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمى، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة، البيئة، ومحور التنمية العمرانية.

ومن متطلبات تمكين الإدارة المحلية من المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ذكرت سيادتها: تطوير الإطار التشريعى، تطوير الإطار المؤسسى، زيادة الموارد المالية المحلية، تنمية القدرات البشرية المحلية ، فى مجالات، التشاركية على المستوى المحلى، ورفع الوعى والترويج.

كما أشارات إلى أنه يجب العمل على منظومة التخطيط والمتابعة حيث منظومة التخطيط للتنمية المستدامة على المستوى القومى والقطاعى والمحلى تحتاج إلى إصلاح، بجانب بناء منظومة متكاملة للمتابعة على المستوى القومى والقطاعى والمحلى، مع تطوير منظومة الكترونية للتخطيط والمتابعة، وإعداد خطة موازنة البرامج والأداء، وضع نظام الإدارة بالنتائج، وإدارة الاستثمار العام.

أما بالنسبة لخدمات البنية الأساسية والتنمية البشرية، فهي تحتاج إلى ما يلي:

- تحديد خرائط الوظائف بالنسبة للبنية الأساسية والتنمية البشرية
- تعديل الأطر المؤسسية والتنظيمية للوزارات والوحدات المحلية لتتماشى مع خريطة الوظائف
- توفير الموارد المالية اللازمة للوحدات المحلية لتقديم ما يسند إليها من وظائف
- تنمية القدرات البشرية للوحدات المحلية لتتناسب مع ما يسند إليها من وظائف
- إضافة مواد فى قانون الإدارة المحلية الجديد تتعلق بالتالى:

وبالنسبة للتنمية الاقتصادية يجب إضافة مواد فى قانون الإدارة المحلية الجديد تتعلق بتفعيل دور الأقاليم الاقتصادية من خلال: تنمية الموارد المحلية ورفع كفاءة استخدامها، دعم تنافسية الأقاليم الاقتصادية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، رفع مساهمة الأقاليم فى الاقتصاد الكلى، وتوفير فرص عمل لائق.

الجزء الثاني:

وفى **الجزء الثاني** من الورشة تحدثت **الأستاذة / آمال على نور الدين** – رئيس قطاع الاحصاءات السكانية والتعدادات بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن "**دور البيانات والمعلومات فى تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية فى مصر**"، حيث أوضحت سيادتها أهمية توفر المعلومات الدقيقة فى صناعة القرار من خلال الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والذى يعد بمثابة نافذة ثاقبة ترصد الواقع على أقل مستوى إدارى وتوفر المعلومات فى مجالات السكان والإسكان والمنشآت والموارد المتاحة بالإضافة إلى مؤشرات متابعة الأداء.

كما استعرضت سيادتها أمثلة عن دور البيانات والمعلومات فى تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية فى مصر من خلال بحث الريف المصرى، الذى أجراه الجهاز عام ٢٠١٥ وشمل ٤٦٥٥ قرية للحصول على بيانات دقيقة عن التعليم، الصحة، الثقافة، الأمن، النقل والمواصلات، البيئة، والبنية التحتية للوقوف على مدى توفر تلك الخدمات وجودتها وذلك على خرائط توضح هذه المتغيرات على مستوى المحافظات ونزولاً لمستوى القرية وتسليمها للمحافظين حتى يتسنى لهم إعطاء أولويات لتنفيذ هذه الخدمات.

كما عرضت سيادتها أمثلة للمؤشرات المنبثقة من تعداد ٢٠١٧ ومدلولاتها وحجم التغير المطلوب فى خطة الدولة والجهة المسئولة عنه وكذلك الرقم التنظيمى للخدمات، والذى يعد من أهم مخرجات التعداد ويحمل أهم بيانات الوحدة ويستخدم لتنظيم وتقييم ومتابعة الخدمات المحلية الحكومية.

حيث أعربت سيادتها عن أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو بمثابة نافذة ثاقبة يرصد الواقع على أقل مستوى إدارى و يوفر المعلومات فى كافة المجالات الآتية: الإسكان – المبانى و خصائه، السكان – خصائص السكان و البنية التحتية و الظروف السكنية، المنشآت – أعدادها و خصائصها و الأنشطة الأقتصادية و حجم العمالة، يوفر معلومات عن الموارد المتاحة، و فى حالة المتابعة يرصد مدى تحقيق الخطة بمؤشرات الإداء.

وعن أهمية توفر المعلومات الدقيقة فى صناعة القرار تحدثت سيادتها عن أستخدام أفضل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة، وإتخاذ قرارات فى إطار مؤسسى سليم، إلى جانب عدم حدوث تضارب بين القرارات فتتأثر مصداقية الدولة.

كما استعرضت بحث الريف المصري كأحد الأمثلة التي تعبر عن دور البيانات والمعلومات فى تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية فى مصر، حيث قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥ بإجراء بحث عن الريف المصرى شمل ٤٦٥٥ قرية للحصول على بيانات دقيقة عن التعليم، الصحة، الثقافة، الأمن، النقل والمواصلات، البيئة، البنيه التحتيه للوقوف على مدى توفر تلك الخدمات وجودتها.

ومن أهم الخصائص التي عرضت (مثال: محافظة البحيرة، عدد القرى بها ٥٤٩)

نوع التربة الزراعية

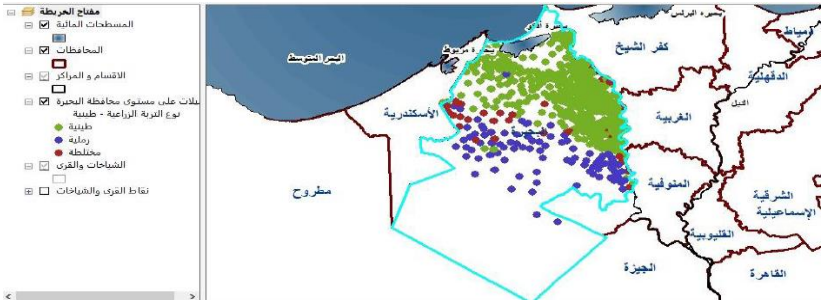

طبيعة بناء المساكن

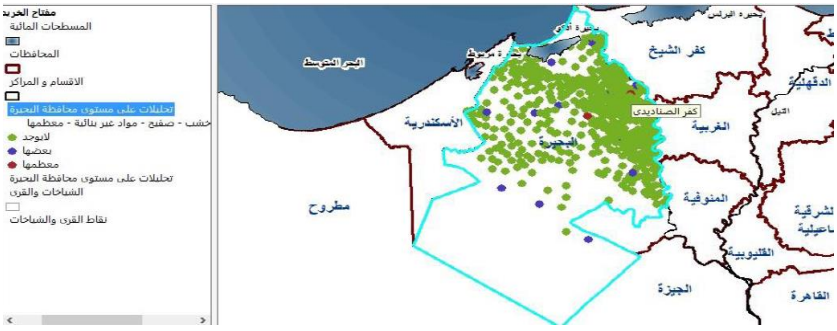

حالة الطرق الرئيسية

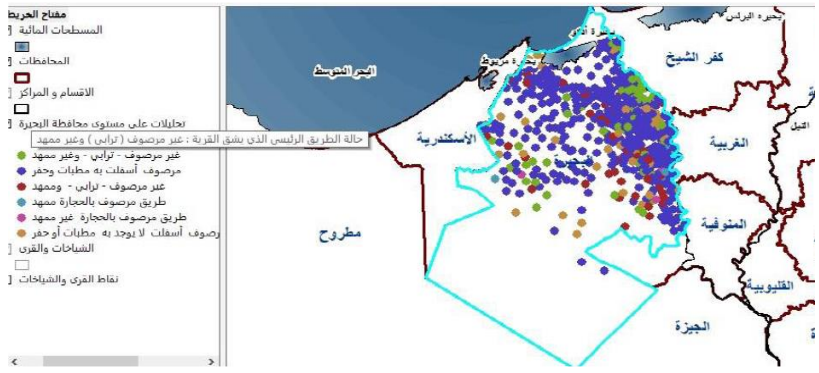

استعراض أهم الخدمات فى محافظة البحيرة – مركز أبو المطامير

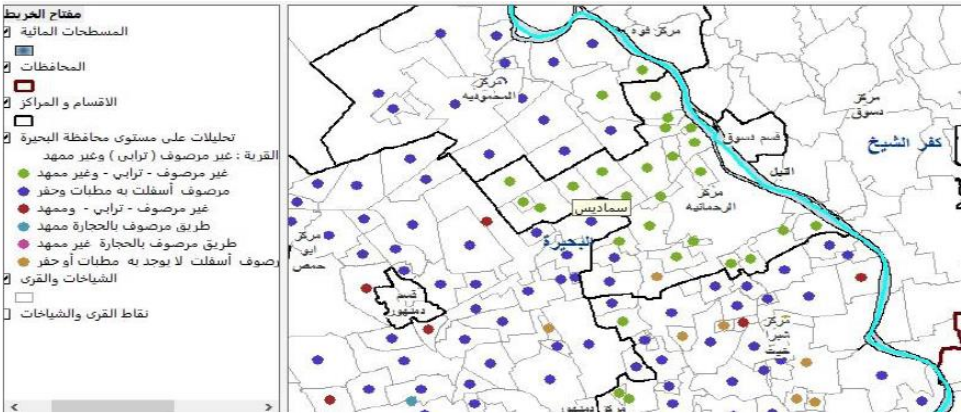

توفر مدارس ابتدائى حكومى

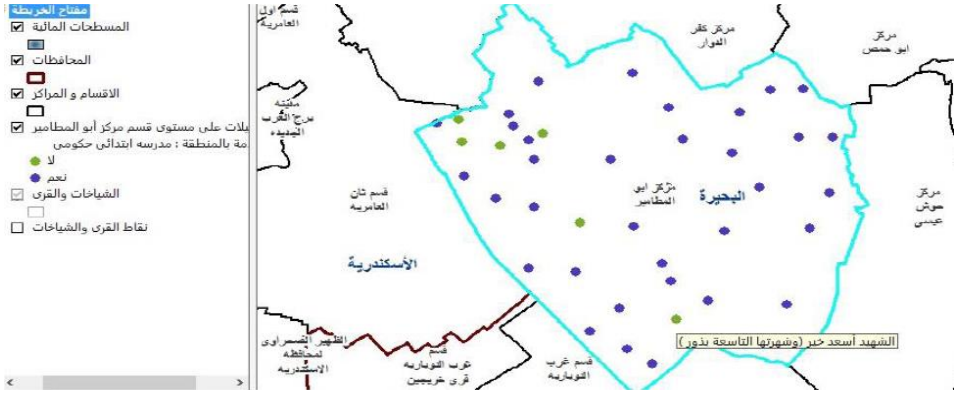

توفر مدارس ثانوى حكومى

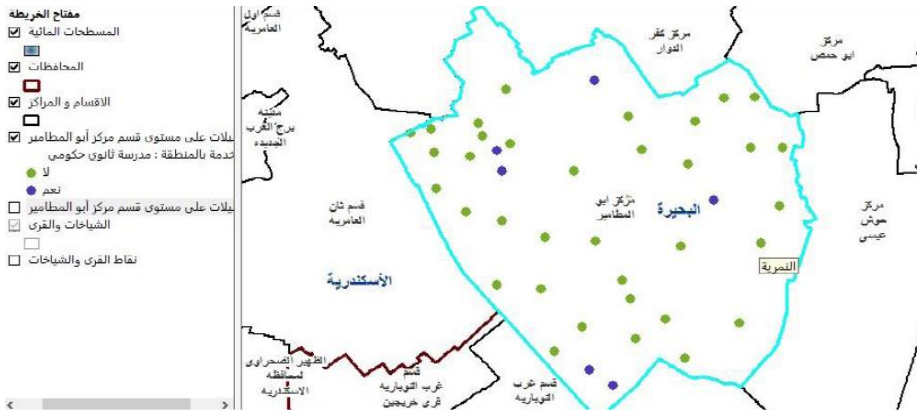

وأشارت سيادتها أنه على التوازى قام المركز المصرى للدراسات الإقتصادية بتحليل بيانات بحث الريف المصرى، ومن الدراسة تم وضع مؤشر لجودة الحياة للقرى المصرية يتم من خلاله تصنيف

القرى وتحديد إحتياجاتها داخل المحافظات وبين المحافظات بعضها البعض. وبدراسة تحليل مؤشرات جودة الحياه تم تحديد أولويات التنفيذ ووضع خطط زمنية للمحافظات تشمل تحديد المشكلة ومسئولية التنفيذ ومدتها ومؤشر المتابعة، وتم طرح الخطة فى وجود السادة المحافظين.

كما أشارت إلى بعض الأمثلة لمؤشرات منبثقة من تعداد ٢٠١٧ وكيف يمكن استخدامها في التنمية المحلية من خلال تحديد حجم التغيير المطلوب والجهة المسئولة عنها.

الجزء الثالث:

وفى **الجزء الثالث** من الورشة تحدث **الأستاذ / حاتم الهباهبة** – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (المملكة الأردنية الهاشمية) عن "**اللامركزية والتنمية المحلية: خبرات من الأردن**"، حيث استعرض سيادته محاور التوجيهات الملكية فى التنمية المحلية والتى تتمثل فى البرامج التنموية للمحافظات، مشروع اللامركزية، صندوق تنمية المحافظات، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مكافحة الفقر والبطالة، التنمية البشرية، ودعم وتطوير قطاع البلديات.

وعرض سيادته أهم التحديات التى تواجه إدارة التنمية المحلية بالأردن ومنها ارتفاع معدلات التفاوت التنموى بين مناطق المملكة وارتفاع درجة المركزية فى صنع وتنفيذ ومتابعة القرار التنموى وضعف الكوادر الفنية فى المحليات والتضارب والازدواجية فى كثير من التشريعات، كما أوضح سيادته أهداف التنمية المحلية فى المملكة الأردنية ومنهجية العمل فى المرحلة التحضيرية ومرحلة التصميم والإعداد ومرحلة التنفيذ والمتابعة. كما تطرق إلى محاور العمل فى التنمية المحلية: التخطيط وحصر الاحتياجات والأولويات/ التنفيذ وبناء الشراكات / توفير التمويل لوضع البرامج والخطط موضع التنفيذ، والمهام والمسئوليات فى مشروع اللامركزية ومسارات إعداد المتطلبات والمخرجات التنموية المطلوبة لقانون اللامركزية والإطار المؤسسى لمتابعة تنفيذ اللامركزية.

واشار سيادته غلى أن التوجيهات الملكية للحكومة في التنمية المحلية تمثلت في رسالة جلالة الملك إلى رئيس الوزراء يوجه فيها الحكومة بوضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤، حيث تضمنت:

"فقد بات ملحاً قيام الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، ويجب التأكيد هنا على ضرورة ارتكاز التصور الاقتصادي التنموي الموجّه بإعداده إلى المبادئ التالية: تفعيل الحكم المحلي وتطبيق نهج اللامركزية، ضمان التوزيع العادل لمكتسبات

التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية في المحافظات، دعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار. تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة. الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل".

حيث تضمنت التوجيهات الملكية في التنمية المحلية المحاور التالية: البرامج التنموية للمحافظات، صندوق تنمية المحافظات، التنمية البشرية، مشروع اللامركزية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومكافحة الفقر والبطالة، ودعم وتطوير قطاع البلديات.

كما استعرض سيادته دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التنمية المحلية:

حيث أن رؤية الوزارة هي: "نحو تنمية شاملة مستدامة". ورسالتها هي:

"تنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا وبشرياً وثقافياً في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في اطار متكامل، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والدولية والمانحة ومؤسسات المجتمع المدني".

كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع مختلف الشركاء على تبني مفهوم موحد وشامل للتنمية المحلية وهو: "جهد تشاركي موجه لحشد جهود المجتمع المحلي بكافة فعالياته، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم".

كما تقوم الوزارة ضمن اطار تنسيقي وتشاركي مع الشركاء على تبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات وأولويات التنمية المحلية.

ومن التحديات التى تواجه التنمية المحلية بالمملكة ما يلي: ارتفاع معدلات التفاوت التنموي بين مختلف مناطق المملكة، القطاع العام هو المحرك الرئيسي وضعف مشاركة كل من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية المحلية، ارتفاع درجة المركزية في صنع وتنفيذ ومتابعة القرار التنموي ومركزية الموازنات وتوزيعها قطاعياً، ضعف الكوادر الفنية الموجودة على المستوى المحلي،ضعف فاعلية الاقتصاد المحلي، والتضارب والازدواجية والافتقار الى الصيغ التكاملية في كثير من التشريعات التي تنظم العمل التنموي، وضعف العلاقة (الرأسية والأفقية) بين المستويات الادارية الرسمية من جهة والشركاء الاخرين من جهة اخرى.

كما أشار سيادته إلى أن أهداف التنمية المحلية بالممكلكة تتمثل فيما يلي: تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة كما ونوعا لكافة المواطنين، خلق اقتصاديات محلية فاعلة ، قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، خلق فرص عمل والمساهمة في مكافحة الفقر والبطالة، تحقيق الاكتفاء المحلي ودعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، تطوير ادارات محلية كفؤة، خاضعة للمسائلة، تعمل بشفافية، وقادرة على النمو الذاتي، إلى جانب تعزيز المشاركة الشعبية ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية.

كما اشار إلى أن منهجية العمل هى على ثلاث مراحل : المرحلة التحضيرية (تشخيص وتقييم الوضع الراهن، الزيارات الميدانية، وتحديد مستويات العمل المطلوب)، مرحلة التصميم والإعداد (التنسيق مع الشركاء وتحديد الادوار والعلاقات التكاملية – تشكيل فرق العمل الفنية والإشراقية، اعداد خطة العمل منتظمنة الانشطة والكلف التقديرية والاطار الزمني للتنفيذ، الحصول على الموافقات الرسمية المطلوبة، وتوفير التمويل – الموازنة العامة، القروض والمنح. ثن اتي مرحلة التنفيذ والمتابعة (التنفيذ من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية، التنفيذ من خلال استقطاب الخبرات الدولية والمحلية، واعداد تقارير تقدم سير العمل).

ومن النتائج المتوقعة لتلك المراحل: مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي، تشريعات تعتمد مبدأ تكاملية الأدوار بين الأطراف العاملة في التنمية المحلية، محليات قادرة على النمو وخلق الفرص الاستثمارية، مؤسسات كفؤة قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وبأقل كلفة ممكنة، مشاركة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية المحلية.

كما اشار سيادته إلى أن هناك عدد من محاور العمل في التنمية المحلية:

المحور الاول: التخطيط وحصر الاحتياجات والأولويات على مستوى المحافظات، على مستوى البلديات، وعلى مستوى جيوب الفقر.

المحور الثاني: التنفيذ وبناء الشراكات ما بين مختلف القطاعات (العام، الخاص، مجلس الامة، البلديات، منظمات المجتمع المدني، الشراكة مع القطاع الخاص والافراد، ومع منظمات المجتمع المدني، ومع قطاعات الشباب والمرأة.

المحور الثالث: توفير التمويل لوضع البرامج والخطط موضع التنفيذ من خلال جوانب التمويل المتعددة والبرامج والمشاريع المقابلة لكل جانب.

كما استعرض سيادته مشروع اللامركزية في عدد من النقاط التالية:

- تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية للإصلاح السياسي صدر قانون اللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥، واستناداً إلى كتاب التكليف السامي للحكومة.
- يعتبر قانون اللامركزية للعام ٢٠١٥ من الاصلاحات الديمقراطية التي تبنتها الحكومة الاردنية وحسب المادة ٦-أ- يكون لكل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة) يتألف من عدد من الاعضاء ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وذلك تنفيذً للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة " ايجاد قانون عصري يتيح للمواطنين في المحافظات المشاركة في صناعة القرار التنموي ".
- قامت اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء الموقر بتصميم الإطار التنفيذي لتطبيق اللامركزية للبدء بالمرحلة التنفيذية والذي يأتي تنفيذاً لرؤى جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه بتحقيق اللامركزية.
- كما تم تحديد مهام ومسؤوليات كل من: مجلس المحافظة، المجلس التنفيذي، المحافظ، ومهام الوحدة التنمية.
- تم وضع مسارات إعداد المتطلبات والمخرجات التنموية المطلوبة لقانون اللامركزية للعام ٢٠١٥ بهدف توسيع حجم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار التنموي وتحديد الاولويات وفق عمليات التخطيط (من القاعدة إلى رأس الهرم) وكما بالشكل ادناه، حيث تتم مراحل اعداد الاحتياجات والاولويات التنموية من اصغر وحدة ادارية وهي المنطقة ومن ثم البلدية وصولاً للمحافظة.

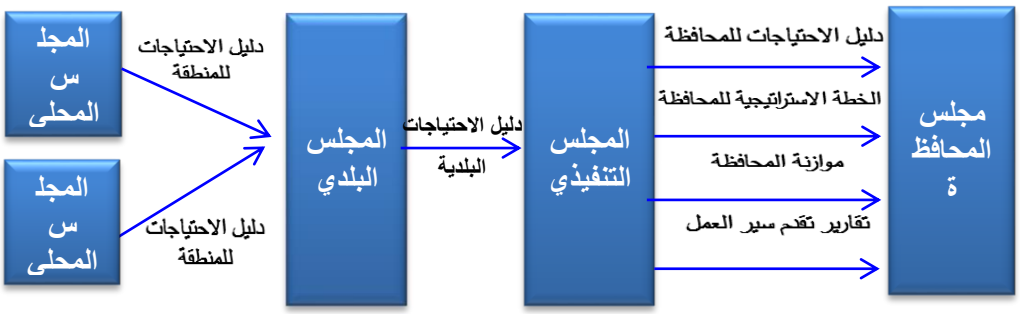

- كما تم اقتراح هيكلة وحدات التنمية في المحافظات لتصبح مديرية للتنمية المحلية في المحافظة.